



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على  
www.alanba.com.kw/Business

## البورصة تتواصل مع «التجارة» لتعديل قانون الشركات

كشف الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد عن تواصل شركة البورصة مع وزارة التجارة والصناعة من أجل تعديل قانون الشركات بما يتوافق مع نظام الاستحقاقات الجديد وبما لا يتعارض مع القواعد الجديدة لاستحقاقات توزيعات الأرباح، مشيراً إلى أن الوزارة وعلى رأسها الوزير خالد الروضان لديهم توجه واضح بتطوير وتحديث القوانين من أجل تسهيل الإجراءات وتطوير بيئة الأعمال.

محمود فاروق

## خفض تصنيف 61 شركة مدرجة لسوق المزايدات.. أزمة جديدة أم انفراجة لبورصة الكويت؟

الوزان لـ «الأنباء»: طالعوا مقومات التصعيد لسوق أعلى أو التخفيض لسوق أدنى ولا تعرقلوا الانتقال للعالمية

# «الغرفة» تنتصر لإجراءات البورصة وتنصح الشركات: لا تهدموا تطوير سوق المال



### الوضع القديم

لبورصتنا «خليط

غير متجانس» نتج

عنه فتور التعاملات

حان وقت التغيير

والغربة.. والبقاء

للشركات الجيدة

ذات الملاءة

أدعو الشركات

المدرجة لتفويق

أوضاعها مع موازين

السوق الجديدة

تقسيم السوق..

الحل الأمثل لعلاج

ضعف السيولة

وترقية السوق

بخطوة التقسيم الأخيرة قائلا: «الطريقة الجديدة هي الحل الأمثل لعلاج ضعف السيولة وهو ما يؤثر على رفع مستويات بورصة الكويت ضمن المؤشرات العالمية». وشدد على ضرورة تطبيق النظام الجديد للسوق وفي حالة وجود أي مشاكل عند التطبيق فإنه سيتم تداركها من قبل الجهات الرقابية المسؤولة ومن ثم يتم تصحيح المسار. وتابع: «وجهة نظري، إن نبدأ ولا نعرقل الأمور في بدايتها، البورصة بدأت في تطوير نفسها وينبغي تخطي السلبات الموجودة».

### غربة مستحقة

وأشار إلى أهمية تكثيف الجهود لتذليل كل الصعوبات التي تواجه الكثير من الشركات المدرجة لاسيما التي ما زالت تعاني تداعيات الأزمة المالية العالمية عام 2008 وما أعقبها من أزمات أخرى ما زالت تؤثر في أوضاعها السوقية. وأضاف أن هذه الطريقة ستساعد حتما على تطوير السوق ما يجذب المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، كما أن هذه الخطوة تصب في اتجاه غربة الشركات الجيدة ذات الملاءة القوية، وستساعد على معرفة وضعيتها كل شركة حسب المعايير، حيث لا بد من مجازاة الأسواق العالمية ومواكبة القوانين الدولية.

### ناقوس خطر

ودق الوزان ناقوس الخطر حول الوضع القديم للسوق والذي قال إنه خليط غير متجانس ينتج عنه فتور في تعاملات السوق وتدنى النشاط، لكنه أشاد



عبد الوهاب الوزان

بهم، وتم وضع تقسيم الاسواق بناء على موازين أفرزت تقسيم السوق الى 3 أسواق، ناهيك عن المعايير الفنية التي وضعت بموجب تلك الموازين وهو ما نتج عنه 16 شركة (تشمل بنوكا وشركات كبرى) تم وضعها ضمن السوق الاول ودقيقة بين المزايدات، ونظرا لدقة السيولة في هذا السوق لا يوجد لها مؤشر خاص ولا يدخل ضمن المؤشرات الاخرى.

### أمر تنظيمي

وتطرق الوزان في حديثه مع «الأنباء» الى التصنيف الجديد لقاومة الشركات الكويتية ضمن قائمة الاسواق الثلاثة بالسوق، حيث قال ان الامر تنظيمي وهناك استشاريون لدى شركة البورصة وهيئة اسواق المال تمت الاستعانة

قال النائب الثاني لغرفة تجارة وصناعة الكويت عبدالوهاب الوزان: إن الغرفة تشجع خطوة تقسيم بورصة الكويت لثلاثة أسواق (أولية ورئيسية ومزايدات) وفقا لمعايير السيولة والقيمة السوقية ومعدل الدوران والقيمة الاسمية والسنوات التشغيلية، مشددا على ضرورة أن تلتزم الشركات بتلك المعايير للحيلولة دون استبعادها من السوق الاول والرئيسي.

وأكد الوزان على ضرورة التزام الشركات والبنوك بتعليمات بورصة الكويت للحيلولة دون تخفيض تصنيفها وذهابها إلى سوق المزايدات، قائلا: «النصح الشركات بمطالعة المقومات التي على أساسها يتم الانتقال إلى سوق أعلى أو التخفيض إلى سوق أدنى، لا ينبغي هدم أي خطوة انتقالية لوضع سوق الكويت ضمن الاسواق العالمية». وأكدت التزام الشركات بمعايير السيولة والقيمة السوقية، تأتي في وقت تتخوف فيه أكثر من 61 شركة مصنفة بشكل مؤقت في السوق الرئيسي وامامها قيادات الشركات للتشاور في سنة واحدة للانتقال إلى سوق المزايدات، وهو ما يعني ان تلك الشركات ستصنف في سوق أدنى هو سوق المزايدات، وهو

أحمد مغربي

# الخالد للشركات المصنفة بالمزايدات: «ليش زعلانين».. ليست إساءة لكم!

- الشركات المعترضة على تصنيفها.. حضرت بالبورصة وعلمت بالتقسيم.. ولدينا ما يبنت
- أكبر شركات الاستثمار العالمية غير مدرجة في بورصتنا
- مهلة العام لتفويق أوضاع شركات الاستثمار كافية.. ولا تمديد أو نية لتغيير موعدها
- وجود الشركات في سوق المزايدات ليس سلبيا أو يسيء لها.. وتغيير مكانها سهل إن رغبت
- 30 يوما الحد الأقصى للموافقة على إدراج الشركات المستوفية للشروط والمعايير
- تشغيل سوق «الجت» بالبورصة منتصف 2018 بدخول أكثر من 2000 شركة مرخصة
- الشركات المشطوبة مصرح لها بدخول «الجت».. وأي شركة مرخصة ومقيدة بالمقاصة

العام الحالي على أقصى تقدير. سوق السندات والصكوك

وأضاف أن حجم سوق السندات الحالي صغير لا يتجاوز 5% من حجم السوق الحالي، مشيراً إلى أن أغلب الجهات التي تقوم بشراء السندات لا تتبع مرة ثانية، ولكن تسهيلا من أجل تخفيض عدد النقاط من 10 نقاط كانت تحتسب في السابق إلى نقطة واحدة، علماً حال التداول في السعودية، علماً بأن التداولات ستمت عبر نظام البورصة الحالي «ناسداك» على شاشات منفصلة، وأشار الخالد إلى أن تداولات السندات والصكوك في هذا السوق ستمت من خلال السعر أو العائد في الوقت الحالي، التي حين إقرار ثم عمل سوق ناشع يستوعب تلك التعاملات. ولفت إلى أن البنية التحتية لتنظيم سوق خاص بتداولات السندات الصكوك ستكون من ضمن أكثر الشركات التي يمكن لها أن تتداول عبر سوق الأسهم غير المدرجة. وتوقع الخالد إطلاق العمل من خلال سوق الأسهم غير المدرجة في سوق موعداً أقصاه النصف الأول من

زيد من التفاصيل على موقع «الأنباء» الإلكتروني  
www.alanba.com.kw

على ألفي شركة، لافتاً إلى أنه يمكن تنظيم تداولات السندات والصكوك التجارية في هذا السوق، مبرحاً عن أملة في أن تتداول السندات الحكومية في حال قررت ذلك.

وأكد الخالد أن سوق الأسهم غير المدرجة يعد سوقاً غير منظماً، وسيتمثل المتداول فيه نتيجة قرار الاستثمار على الشركات التي توجد فيه، مشيراً إلى أن هذا السوق لا يدخل تحت قانون هيئة أسواق المال أو البورصة، ولكن من يريد أن يدخل ويستثمر في هذه الشركات فعليه أن يتحمل مسؤولية التأكد من شرط ما ولكن جهات محايدة معتمدة من الهيئة هي من تحدد ذلك، وبالتالي الشركة الراجعة بالإدراج تعلم مسبقاً إذا كان يحق لها الدخول بالسوق أم لا. وأضاف: «خرجنا من مرحلة العكس إلى مرحلة تفوير شروط واضحة وشافية واضحة تضمن تعادل الفرص».

سوق الأسهم غير المدرجة وبخصوص سوق الأسهم غير المدرجة، قال الخالد أنه سينظم تعاملات ما يزيد

أن الشروط الجديدة ألغت ما كان يفسر بالسابق بمزايدة الاختيار، ولم يعد هناك أي مجال للتقدير الشخصي. وأشار الخالد إلى أنه فعليا هناك شركات متقدمة للإدراج من قطاع الشركات العائلية وهيئة الشراكة، أما الشركات النفطية فهناك تواصل مع المؤسسات الحكومية ومنها مؤسسة البترول للعمل على استقطابها خلال الفترة المقبلة، ولكن هذه الهيئة هي من وقتا أكثر، بسبب أن أمر تحولها من شركات حكومية إلى شركات خاصة يحتاج إلى وقت ومجهود كبير. وأشار أن البورصة ليست طرفاً للحكم على مدى توافر شرط ما ولكن جهات محايدة معتمدة من الهيئة هي من تحدد ذلك، وبالتالي الشركة الراجعة بالإدراج تعلم مسبقاً إذا كان يحق لها الدخول بالسوق أم لا. وأضاف: «خرجنا من مرحلة العكس إلى مرحلة تفوير شروط واضحة وشافية واضحة تضمن تعادل الفرص».

سوق الأسهم غير المدرجة وبخصوص سوق الأسهم غير المدرجة، قال الخالد أنه سينظم تعاملات ما يزيد



خالد الخالد

من خلال التعامل بأكبر قدر من الشفافية مع المتعاملين مع البورصة.

### إدراج الشركات

وبخصوص قواعد ادراج الشركات، قال الخالد إن التوصية بقبول ورفض طلب الشركة بالإدراج ليس قرار لجنة فنية بقدر ما هو تطبيق شروط واضحة من تنطبق عليه يوصى بإدراجها ومن لا تنطبق عليه أحدما يوصى بعدم إدراجها، مؤكداً

عليها تداولات محدودة، ونوه الخالد إلى أن أغلب شركات الاستثمار العالمية ليست مدرجة في أسواقها المالية، متسائلاً: «ليش زعلانين» فتداولها مرة واحدة بالشهر وأخرى كل عام؟، مؤكداً أن تقسيم الشركات ليس المقصود منه عقاب أي شركة. وأكد الخالد أن جزءاً من خطة تطوير السوق هي معالجة الأخطاء السابقة ونقل آلية التعامل في شركة البورصة إلى مصاف المتطلبات العالمية

محمود فاروق

قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد إن ما يشاع حول عدم علم شركات الاستثمار بتقسيم السوق غير صحيح، مؤكداً أنه تم الاجتماع بغرفة التجارة والصناعة والهيئة العامة للاستثمار وشركات الاستثمار والوساطة، وكل مسؤولي قيادات الشركات للتشاور في هذه القواعد الجديدة المتعلقة بتقسيم السوق، ولم يبد أو يسجل أحد أي اعتراض على هذه الشروط والقواعد خلال لقاءتنا معهم، مع الأخذ بالاعتبار أن الشروط والقواعد الجديدة منشورة على موقع البورصة منذ أشهر.

وذكر الخالد في لقاء خاص أجراه مع مجموعة من الصحافيين وحضرته «الأنباء» حول قواعد التداول الجديدة، أن الشروط الحالية للانتقال إلى السوق الأول والرئيسي واضحة وسهلة، منوها إلى أن هناك شركات حالياً موجودة في السوق لا يتم عليها أي تداولات في الأساس، فلماذا الغضب من تصنيفها في سوق المزايدات للشركات التي تجري

## «اتحاد العقارين»: لم يستشرنا أحد ولكننا مع تطوير سوق المال

طارق عرابي

خاصة أن سوق الكويت للأوراق المالية على مشارف الانضمام إلى مؤشر فونسي للأسواق الناشئة وهي خطوة ستعزز وضع السوق. وأوضح الغانم أن إدارة السوق تعمل وبشكل دائم على استحداث أساليب وأدوات جديدة من شأنها أن تزيد من رغبة المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار بالسوق المحلي. وأشار إلى أن نجاح أو فشل الأدوات الجديدة التي طرحتها البورصة خلال الفترة الحالية يبقى مرهوناً بالتطبيق الفعلي له ومدى نجاحه في استقطاب شركات كبيرة إلى السوق. وأضاف أن البورصة تعمل على محاكاة الاساليب المطبقة في أسواق المال العالمية، وربما كانت ناجحة، لكن هذا الأمر لا يعني بالضرورة نجاحها في الأسواق الناشئة التي من بينها السوق الكويتي باعتبارها أسواقاً صغيرة وعدد شركاتها محدود مقارنة بتلك الأسواق الضخمة والكبيرة.

قال أمين سر اتحاد العقارين قيس الغانم، إن الاتحاد لم يتم استشارته من قبل البورصة فيما يخص تقسيم الاسواق الثلاثة الجديدة التي تم الاعلان عنها مؤخرا. وأكد الغانم في حديثه لـ «الأنباء» أن البورصة لم تتشاور مع اتحاد العقارين الذي يمثل شريحة كبيرة من الشركات العقارية المدرجة في سوق الكويت للأسواق المالية، مشيراً إلى أن استحيان رأي تلك الشركات يساهم بشكل كبير في تطبيق التجربة. وأشار الغانم إلى أن الاتحاد رغم عدم استشارته في مسألة التقسيم، إلا أنه مع الخطوات التي تجريها البورصة من أجل تطوير سوق المال كونه مرة أخرى الوضع الاقتصادي بشكل عام. وأضاف أن التصنيف الجديد الذي وضعت إدارة البورصة للشركات الكويتية يعد إحدى الأدوات المهمة لتقوية وضع السوق وتعزيز ثقة المستثمرين فيه،

## مستثمر ساخر: شركات متلاعبة بالسوق الأول وأخرى ذات ثقل بالمزايدات!

طارق عرابي

تساءل مستثمر ساخر «شركات متلاعبة بالسوق الأول وأخرى ذات ثقل بالمزايدات؟!» ومن جهة أخرى قالت قيادات في شركات استثمار كبرى أنه لم يتم استشارتهم أو الاجتماع معهم بشأن آليات تقسيم السوق سواء قبل أو بعد صدور قرارات تقسيم السوق، وذلك باعتبارهم احد الداعمين في تطوير السوق والمساهمين أيضا في عملية ترقية السوق. واكدوا في احاديث متفرقة مع «الأنباء» مفضلين عدم الانصاح عن هويتهم على اعتبار ان اجتماعا سيعقد اليوم لبحث الامر مع اتحاد الشركات انه ليس من العدل ان تضع الشركات الكبرى التي لها باع في السوق على مدار عشرات السنوات مع شركات اخرى صغيرة ومضاربة وتتساوى الشركات: مع الأخذ بالاعتبار أن القيمة السوقية الإجمالية لشركات الاستثمار المهدة والمرجة بسوق المزايدات تبلغ نحو 596 مليون دينار. ومن المعلوم أن سوق المزايدات يضم في طياته الشركات التي لا تتسوى في شروط السوق الأول والرئيسي، والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة، قياسا لأليات العرض والطلب المطبقة، ولا تطبق الحدود السعرية أسهم سوق المزايدات.

## ماذا يعني دخول الشركات لسوق المزايدات؟

طارق عرابي

تواجه 61 شركة ضمن السوق الرئيسي تهديدا بتخفيض تصنيفها وذهابها إلى سوق المزايدات من بينها بنوك وشركات كبرى لتتعدل تلك الشركات 41% من إجمالي السوق الرئيسي البالغ 148 شركة. منحت الشركات التي تم تصنيفها ضمن قائمة الترقب للانتقال إلى المزايدات فرصة لمدة ستة لتعديل أوضاعها من ناحية السيولة والقيمة السوقية أو تدرج ضمن سوق المزايدات. حددت البورصة قواعد التداول في سوق المزايدات بحيث يعقد مزادين يوميا فيه على أن تكون مدة المزاد الواحد 15 دقيقة لتزكين العروض والطلبات وتحديد فترة 45 دقيقة بين المزايدات. يضم سوق المزايدات حاليا 13 شركة لا تتخطى القيمة السوقية لها

مجموعة حاجز الـ 100 مليون دينار. تجري البورصة مراجعة سنوية للشركات المدرجة من حيث السيولة والقيمة السوقية، حيث يتم احتساب السيولة عن طريق متوسط القيمة اليومية المتداولة للشركة على مدار السنة السابقة لفترة المراجعة. شملت متطلبات تقسيم الشركات ضمن السوق الأول والرئيسي لعام 2018 متوسطا لعامين ماضيين واعتمدت على القيمة العادلة للأسهم غير المملوكة للسيطر، وتم تحديد الحد الأدنى لمتوسط السيولة اليومية في السوق الأول الذي ضم 16 شركة عند 90 ألف دينار، فيما يبلغ الحد الأدنى لمعدل السيولة المتداولة اليومية في السوق الرئيسي عند 22,5 ألف دينار.